

معوقات ومقومات نجاح دمج ذوي الاحتياجات الخاصة بالمدارس الابتدائية
- دراسة ميدانية بمدينة ورقلة من وجهة نظر مديري المدارس الابتدائية -

Obstacles and components of successful fusion of people with special needs in primary schools

a field study in Ouargla city from primary schools principals' perspective

تاريخ الإرسال: 2020/02/14 تاريخ القبول: 2020/09/15 تاريخ النشر: 2020/06/15

د. بن ناصر فرحات

جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر
benkrimabouhafs@gmail.com

د. بن كريمة بوحفص

المدرسة العليا للأساتذة، سطيف، الجزائر
bennaceurferhat@gmail.com

ملخص:

هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن معوقات دمج ذوي الاحتياجات الخاصة وسبل تفعيله من وجهة نظر مديري المدارس الابتدائية بورقلة، مستخدمين في تحقيق ذلك المنهج الوصفي التحليلي وموظفين استبانة مكونة من (19) فقرة ثلاثية البدائل، موزعة على أربعة أبعاد هي: الإدارة المدرسية (05) فقرات، المباني والخدمات المساندة (05) فقرات، المناهج والتكوين (05) فقرات، الأولياء (04) فقرات، وسؤال من نوع الاختيار من متعدد خصص لتحديد الصيغة الأنسب للدمج بالمدارس الابتدائية.

وبعد التحقق من صدق الأداة وثباتها تم توزيع (68) استبانة بلغ عدد المقبولين منها للتحليل الإحصائي (42) استبانة؛ وبعد المعالجة الإحصائية أشارت النتائج إلى:

- وجود معوقات حقيقية نحو آلية الدمج على الدرجة الكلية للمقياس وعلى كل بعد من أبعاده، حيث أظهرت النتائج أن أكبر معوق كان للبعد المتعلق بالمناهج والتكوين، تلاه البعد المتعلق بالمباني والخدمات المساندة، ثم البعد المتعلق بالإدارة المدرسية، في حين جاء البعد المتعلق بالأولياء في آخر الترتيب من حيث المعوقات.

- أن الدمج الاجتماعي يمثل الصيغة الأنسب للوضعية الحالية للمدرسة الجزائرية.

- وكإجابة على التساؤل الثالث؛ ختمت الدراسة بتقديم جملة من المقترحات، بما قد يساهم في التغلب على المعوقات المذكورة.

الكلمات المفتاحية: المعوقات؛ الدمج؛ ذوو الاحتياجات الخاصة.

Abstract:

The current study aims to reveal the obstacles to the fusion special needs' kids and ways to activate it from the managers of primary schools' perspective in Ouargla, using the achievement of that analytical descriptive method and using a questionnaire consisting of (19) three-way items, divided into four dimensions: school administration (05) items, buildings and support services (05) items, curriculum and training (05) items, parents (04) items, and a question of the type of alternative choices to determine the most appropriate formula for managers of primary schools.

- After confirmation of validity and reliability of the tool, (68) questionnaires were distributed, of which the number of questionnaires accepted for statistical analysis (42) was distributed; after statistical processing, the following results were reached:

- There are real obstacles towards the fusion strategy on the overall of the scale and on each dimension, where the results showed that the greatest obstacle was the dimension related to the curriculum and training, followed by the dimension related to buildings and support services, and then the dimension related to the school administration, while the dimension related to the parents are at the end of the order in terms of obstacles. Social fusion is the most appropriate formula of the current status of the Algerian school. As an answer to the third question, the study concluded with a number of proposals, which may contribute to overcoming the obstacles mentioned.

Keywords : Obstacles ; fusion ; Special Needs' kids.

مقدمة:

انطلاقا من إدراك المجتمعات التي حققت تقدما في شتى المجالات أن تنمية الثروة البشرية تعتبر المدخل الحقيقي والرئيس للتنمية الشاملة، وإيماننا منها بأن كل تنمية اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أساسها نظام تربوي لا يستثني أي فئة؛ الأمر الذي دفعها دوما إلى ضمان فرص متكافئة للتربية والتعليم لجميع الأشخاص وضمن جميع المؤسسات التربوية، والتعليمية في الصفوف النظامية، أو في مؤسسات التربية لذوي الاحتياجات الخاصة، والتي صارت - التربية الخاصة - تعتبر كمؤشر موضوعي على رقي النظام التعليمي في أي بلد. والحقيقة أن مصطلح

ذوي الاحتياجات الخاصة هو مصطلح حديث نسبيا جاء خلفا لمصطلح الإعاقة، وذلك لأسباب فرضتها بحوث نفسية واجتماعية حديثة نظرا لما يحمله هذا المصطلح من وصم بالعجز والقصور، ولما له من آثار نفسية سلبية على الفرد والجماعة.

فبعد أن كانت الأسر في البداية تتحمل أطفالها المعاقين؛ حدث تحول في التوجه نحو رعاية وتأهيل هؤلاء الأطفال بعزلهم وإيداعهم في مؤسسات خاصة ثبت فشلها الاجتماعي والاقتصادي على المعاق وعلى أسرته والمجتمع ككل. ونتيجة للانتقادات الشديدة لهذا التوجه الذي تزامن مع التطورات الحاصلة في التربية وعلم النفس نجم عنه التسريع بتبني خيار دمج أطفال هذه الفئة في المدارس مع أقرانهم العاديين وبأشكال وأساليب مختلفة، بما يمكن من إعدادهم في بيئة تربوية ومعيشية أقرب ما تكون إلى البيئة الطبيعية، ولتهيئتهم للمشاركة الفاعلة في الحياة لاحقا. وللإشارة فإن مفهوم الدمج قبل أن يكون مفهوما اجتماعيا وأخلاقيا؛ فهو في جوهره نابع وقبل كل شيء من واجب ديني رباني إنساني يقوم على العطف والإخاء والتراحم ولعل قصة الصحابي "عبد الله بن أم مكتوم" (رضي الله عنه) لخير دليل على ذلك. كما كفلته التشريعات الوضعية بقوانين لتتأى به عن التصنيف والإقصاء.

1- مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

نظرا لما يمثله الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من فئة عريضة من المجتمع تبلغ حوالي (10-15%) من أي مجتمع (القمش والمعايطة، 2007، ص21) ونظرا للانعكاسات السلبية للعزل بأبعاده التربوية، والاقتصادية على المعاق وأسرته والمجتمع ككل، ونظرا أيضا لما أثبتته الدراسات النظرية والعملية التي أجريت في ميدان الإعاقة على قدرة هؤلاء الأفراد على العمل المنتج، إذا ما وجهت إليهم العناية الخاصة، وفقا لإمكاناتهم وقدراتهم (بطاينة والرويلي، 2015، ص02)؛ فقد أولت الدول على اختلاف فلسفاتهما وسياساتها عناية متزايدة بهذه الفئة من خلال سن مجموعة من القوانين والتشريعات في كافة المجالات وبخاصة في الحقل التربوي، والتي تنص كلها على ضمان فرص متكافئة للتربية والتعليم لجميع الأشخاص المعاقين ضمن جميع المؤسسات التعليمية في المدارس النظامية أو في مؤسسات خاصة للحالات التي يصعب دمجها.

وعلى غرار باقي الدول شهدت الجزائر إصدار العديد من التشريعات بغية التكفل التربوي الشامل بهذه الفئة كان آخرها ما تضمنه القانون التوجيهي للتربية في مادته 14 التي نصت على "تسهر الدولة على تمكين الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من التمتع بحقوقهم في التعليم. كما يسهر قطاع التربية الوطنية بالتنسيق مع المؤسسات الاستشفائية وغيرها من الهياكل المعنية

على التكفل البيداغوجي الأنسب، وعلى الإدماج المدرسي للتلاميذ المعوقين وذوي الأمراض المزمنة (المادة 14 من القانون التوجيهي 04/08).

غير أنه بالرغم من المسوغات المذكورة إلا أنه وكغيره من الاستراتيجيات فقد جوبه هذا التوجه بعدم الترحيب من العديد من المدارس والهيئات. وحججهم في ذلك أن دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية المرتكزة على التعليم في مجموعات قد يحرمهم من تفريد التعليم المتوافر في مراكز التربية الخاصة والذي هم في أمس الحاجة إليه، كما أنه يشكل عبئا إضافيا على المعلم في المدرسة العادية الذي وفي كثير من الأحيان يفشل حتى في تعليم الأطفال الأسوياء، زد على ذلك أن الاختلاف لا يتوقف على نوع الإعاقة فقط بل أيضا في درجتها. كما أنه وبالرغم من التدابير النوعية التي قدمتها القوانين والآليات والهيئات المؤسساتية التي تصب في إطار دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية؛ إلا أن الواقع الميداني أظهر جليا أن هذه العملية تكتنفها العديد من جوانب القصور التي تحد من فعاليتها، والكثير من الصعوبات التي تحول دون تحقيق أهدافها.

ويقوم الإطار النظري للدراسة الحالية على أساس أن المدير بحكم المهام والوظيفة هو الأقدر على تشخيص الصعوبات التي تواجه عملية الدمج لما له من اتصال مباشر بالمعلمين وأولياء التلاميذ، ولما له من إطلاع على المناهج التعليمية، ودراسة بالبيئية المادية للمدرسة. وشعورا بأهمية موضوع دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المرحلة الابتدائية، وفي ضوء ما يعاينه هذا المشروع من معوقات تحول دون تحقيق أهدافه، ومتطلبات أكدت الأدبيات والأبحاث على ضرورة توافرها؛ تحاول الدراسة الحالية الإجابة عن التساؤلات التالية:

(1) ما مدى تقدير مديري المدارس الابتدائية لمعوقات الدمج الواردة حسب أبعاد المقياس ثم حسب كل فقرة من فقراته ؟

(2) ما أفضل أشكال الدمج لذوي الاحتياجات الخاصة في ظل الأوضاع الحالية للمدرسة الجزائرية ؟

(3) ما مقومات نجاح دمج تدریس ذوي الاحتياجات الخاصة مع الأطفال العاديين ؟

2- أهداف الدراسة:

من بين ما تهدف إليه الدراسة الحالية:

- الكشف عن المعوقات التي تواجه عملية دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس الابتدائية وتحول دون نجاحها.

- تحديد أفضل أشكال الدمج لذوي الاحتياجات الخاصة بما يتلاءم مع واقع المدرسة الجزائرية.

- تقديم مقترحات يمكن أن تسهم في التغلب على الصعوبات التي تواجه دمج ذوي الاحتياجات الخاصة.

3- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتقصى موضوعا بالغ الأهمية ألا وهو دمج ذوي الاحتياجات الخاصة وما يعتره من معوقات، والذي أثبت الأدب التربوي تأثيره على هذه الفئة بل وعلى المجتمع برمته، خصوصا إذا كانت الدراسة من وجهة نظر المديرين على اعتبار أن آرائهم وملاحظاتهم من العوامل الأساسية في إنجاح عملية الدمج. كما تنبع أهمية الدراسة الحالية في لفت انتباه مخططي المناهج ومصممي المباني المدرسية عند رسمهم للسياسات والخطط بأن يأخذوا في الحسبان فئات الدمج، وهو ما يمكن القول بأنها دراسة تقويمية للواقع الفعلي لبرنامج الدمج المطبق في مدارسنا الابتدائية.

4- مفاهيم الدراسة:

4-1- المعوقات: جاء في المعجم الوسيط تعريف كلمة عاق وعاقه عن الشيء -عوقا أي منعه منه وشغله عنه، فهو عائق (المعجم الوسيط، 1972، ص 637).

وتعرفها الدراسة إجرائيا بأنها الصعوبات التي تواجه عملية دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس الابتدائية وتحول دون نجاحها. والتي تظهر في محصلة استجابات العينة على فقرات المقياس المستخدم في الدراسة.

4-2- الدمج: هو إلحاق الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة مع التلاميذ العاديين في المدارس الابتدائية طوال الوقت أو جزء منه، في إطار أحد أشكال الدمج، بغية تنمية قدراتهم ومساعدتهم على التكيف إلى أقصى حد ممكن.

4-3- ذوو الاحتياجات الخاصة: هم أفراد يعانون نتيجة عوامل وراثية أو بيئية مكتسبة من قصور القدرة على تعلم أو اكتساب خبرات أو مهارات وأداء أعمال يقوم بها الفرد العادي السليم المماثل لهم في العمر ويستمر ذلك لفترة طويلة نسبيا. ويتحدون في هذه الدراسة بفئة التلاميذ المدمجين بالمدارس الابتدائية، القابلون للتعلم والتدريب نتيجة إعاقة بسيطة أو متوسطة.

5- حدود الدراسة:

اقتصرت الحدود البشرية للدراسة على عينة بلغ تعدادها (42) مديرا بالمرحلة الابتدائية بمدينة ورقلة، في الفترة مابين: 2019/01/07 إلى 2019/01/11 من السنة الدراسية 2019/2018.

6- الخلفية النظرية والدراسات السابقة:

يشير مصطلح الدمج إلى تحقيق مبدأ المساواة وإتاحة الفرص لذوي الاحتياجات الخاصة أسوة بأقرانهم في المجتمع، وإزالة لأي مظهر من مظاهر التمييز والعزل اتجاههم تحت دعوى خصوصية حالتهم، والذي نما وترعرع في ظل تزايد الاتجاهات الراضية للوصمة الاجتماعية لهذه الفئة.

ويعرف الدمج بأنه "تدريس الطلبة المعاقين في صفوف الدراسة العادية مع أقرانهم العاديين، وتزويدهم بتعليم خاص، حيث يقوم مدرسو الصفوف العادية بتوجيه وتعديل الطرق التعليمية، والمحتوى العلمي المنهجي ليتمكن جميع الأطفال من الانضمام في برامج تربوية تعليمية عادية بما يتناسب وقدرات كل طفل" (يحيى، 2006).

أما (محمد، 2012، ص04) فيقول في هذا الصدد عن مفهوم الدمج بأنه "تعليم الطلاب ذوي الإعاقات جنبا إلى جنب مع أقرانهم غير المعاقين في المدارس العادية، على أن يبقوا فيها طوال اليوم الدراسي ويتولى الإشراف عليهم معلم بالتعليم العام يوفر لهم بيئة تعليمية مناسبة في الصفوف الدراسية، وإتباع طرائق تدريس ملائمة لحاجاتهم الفردية، وهو بذلك يعني إتاحة الفرصة للطلاب ذوي الإعاقات من التواجد والانخراط في التعليم العام كإجراء يؤكد على مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم، ويهدف إلى تلبية وإشباع حاجاتهم التربوية الخاصة في إطار المدرسة العادية التي تتمثل في البيئة الأقل تقييدا".

يتضح من التعاريف السابقة أن الدمج يتضمن:

- تواجد ذوو الاحتياجات الخاصة مع أقرانهم العاديين في نفس المدرسة كحد أدنى.

- تلقيهم نفس البرنامج التعليمي أو جزء منه كحد أدنى.

- توافر الاختلاط الاجتماعي بين الفئتين لتحقيق أقصى قدر من النمو والتكيف.

من التعاريف السابقة أمكن تعريف الدمج بأنه إلحاق التلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة بالتلاميذ العاديين بمؤسسات التعليم العام، مع تلقي برامج تعليمية وتربوية مشتركة بعد إحداث مواءمة للخدمات والمناهج وأساليب التدريس إذا لزم الأمر ذلك وبما يتناسب وقدراتهم وطاقاتهم سواء في بيئة القسم الدراسي العادي بالمدرسة العادية أو في قسم دراسي خاص ملحق بها.

أشكال الدمج:

إذا كان هناك من يقسم الدمج إلى نوعين هما: دمج جزئي يتيح لذوي الاحتياجات الخاصة مشاركة أقرانهم العاديين في بعض الأنشطة التعليمية يتم في فصول خاصة داخل المدارس

النظامية، ودمج كلي يتم فيه تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في الأقسام العادية مع تقديم خدمات خاصة لهم تحت إشراف المختصين؛ فإن غالبية الباحثين دأبوا على تقسيمه إلى دمج أكاديمي، ودمج مكاني، ودمج اجتماعي.

أ- الدمج الأكاديمي:

يعرف كل من (Hallahan & Kauffman, 2006) هذا المفهوم بأنه يعني وضع جميع الطلبة ذوي الحاجات الخاصة في المدارس العامة المجاورة لأماكن سكنهم أو إقامتهم، ويتحمل معلم التربية العامة المسؤولية الأولية في تعليم هذه الفئة من الطلاب. يهدف هذا النوع من الدمج إلى إلحاق التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة مع التلاميذ العاديين طوال الوقت وفي نفس الأقسام، مع تلقيهم برنامج أكاديمي موحد على يد نفس المعلم على أن يستفيد من خدمات مساندة من الأخصائيين عقب زيارتهم للمدارس.

ب- الدمج المكاني:

يعرف هذا النوع من الدمج بأنه اشتراك الطلبة الأسوياء والمدمجين في نفس المبنى المدرسي وذلك بتخصيص أقسام بالمدارس العادية يتلقى فيها ذوو الاحتياجات الخاصة ببرامجهم التعليمية الخاصة بهم على يدي مدرس خاص.

ج- الدمج الاجتماعي:

يعرف الدمج الاجتماعي بأنه "مشاركة الطلبة ذوي الحاجات الخاصة في العملية التربوية العامة، ويعتبر هؤلاء الطلبة مدمجين إذا أتاحت لهم الفرصة لقضاء وقت من اليوم الدراسي مع الطلبة غير المعوقين". (الخطيب، 2004، ص 35)

ويعرفه في هذا الصدد (Kaufman et al, 1975, p05) بأنه "إتاحة الفرص للطلاب ذوي الحاجات الخاصة للتفاعل الاجتماعي مع الطلبة العاديين، فالمدرسة إضافة إلى اهتمامها بالتعليم الأكاديمي تهتم أيضا بمساعدة الطلبة على اكتساب المهارات والكفايات الاجتماعية". يهدف هذا النوع من الدمج إلى توفير الفرص المناسبة للتفاعل الاجتماعي حيث لا يشارك التلميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة نظيره العادي في الدراسة داخل الأقسام الدراسية، وإنما يقتصر على دمجهم في فعاليات حصص النشاط مثل التربية الفنية والتربية البدنية والموسيقى أو في أوقات الفراغ والاستراحة والرحلات وغيرها. ويتم ترتيب البرامج التعليمية وفق جدول زمني معد لهذه الغاية، بحيث يتم الانتقال بسهولة من القسم العادي إلى القسم الخاص.

أهمية الدمج:

بالرغم من الانتقادات الموجهة للدمج على أساس أن وجود ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية سيؤثر بأي حال على سيرورة برامجها، وأن تعليمهم في مدارس خاصة بهم أكثر أمنا وفعالية لهم؛ فإن العديد من الباحثين (الخطيب، 2004) و(الصمادي، 2010، ص788) و(غانم، 2015، ص260) أشاروا إلى أن للدمج العديد من التأثيرات الإيجابية وبخاصة على مظاهر الصحة النفسية لذوي الاحتياجات الخاصة نذكر منها:

- تعزيز مفهوم الذات وزيادة التوافق الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة عند دمجهم مع الأطفال العاديين.

- يساعد الدمج في تخليص أسر أفراد ذوي الاحتياجات الخاصة من الشعور بالذنب والإحباط والوصمة التي يمكن أن يخلقها وجودهم في المدارس الخاصة.

- يؤدي إلى زيادة فرص التفاعل والتقبل الاجتماعي لذوي الاحتياجات من قبل العاديين.

- إن من شأن الدمج أن يعمل على تعميق الفهم للفروق الفردية بين التلاميذ.

- إتاحة فرص كافية لنمذجة أشكال السلوك الصادر عن أقرانهم العاديين.

- مساعدة الأطفال على تكوين صداقات ومنحهم الإحساس بالانتماء إلى جماعة.

- تعديل اتجاهات المجتمع بشكل عام، واتجاهات الأسرة والمعلمين والطلبة في المدرسة العادية بشكل خاص وتوقعاتهم نحو الطلبة المعاقين.

- التقليل من الفوارق الاجتماعية والنفسية بين الأطفال أنفسهم.

- تنمية المهارات الاجتماعية والقدرة على التكيف مع المجتمع.

- إزالة أوجه التفاوت بين الأسوياء وذوي الاحتياجات الخاصة، بتوفير بيئة اجتماعية وأكاديمية طبيعية.

- تحسين أدائهم الأكاديمي الذي يؤدي إلى زيادة قدراتهم على التكيف الاجتماعي.

- تخفيض الكلفة المترتبة على خدمات التربية الخاصة في مراكز ومؤسسات التربية الخاصة.

تعريف ذوو الاحتياجات الخاصة:

يعد مصطلح ذوو الحاجات الخاصة مصطلحا حديثا نسبيا حيث جاء خلفا لمصطلح ذوي الإعاقة، وذلك لأسباب فرضتها بحوث نفسية واجتماعية حديثة. ونظرا لاتساعه فهو يمس مجموعة من الفئات تختلف حاجاتهم عن بقية حاجات أفراد المجتمع.

ويكون الطفل من ذوي الاحتياجات الخاصة إذا كان "يمتلك العديد من الاختلافات مقارنة مع أقرانه العاديين، والذي يحتاج إلى خدمات خاصة وبرامج تربوية تساعد في تكيفه مع المجتمع الذي يعيش فيه". (الخشري، 2000، ص28)

وعليه فإن فئات ذوي الاحتياجات الخاصة تشمل: الموهبة والتفوق، الإعاقة العقلية الإعاقة السمعية، الإعاقة البصرية، صعوبات التعلم، اضطرابات اللغة والتواصل الإعاقة الجسمية والصحية، الاضطرابات الانفعالية السلوكية، اضطراب التوحد الاضطرابات الناتجة عن الدماغ، اضطراب الانتباه المصحوب بالنشاط الحركي المفرط.

(اللالا وآخرون، 2013، ص 24)

الدراسات السابقة:

لقد تعددت البحوث والدراسات التي تناولت واقع عملية الدمج وأهم المعوقات التي تحول دون تحقيقه للفعالية المرجوة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

دراسة (الحناوي، 2003) التي هدفت إلى تقصي الصعوبات التي تواجه دمج الطلبة المعوقين في التعليم العام من وجهة نظر أولياء أمورهم ومعلمهم بواسطة استبانة طبقت على عينة تألفت من 170 ولي أمر و 57 معلما. وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها وجود صعوبات كبيرة تعترى عملية دمج الطلبة أصحاب الإعاقات في التعليم العام من وجهة نظر أولياء أمورهم ومعلمهم في جميع مجالات الدراسة.

وفي نفس الإطار أجرى (الدرويش، 2006) دراسة هدفت إلى تقصي واقع إدارات المدارس الملحق بها برامج التربية الخاصة بالمملكة العربية السعودية وتحديد الجوانب التي يمكن الاستفادة منها في تطوير إدارات المدارس الملحق بها برامج التربية الخاصة في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، والمطبقة على عينة تكونت من 206 مديرا و 711 معلما و 1000 ولي تلميذ، مستخدما في ذلك استبانتيين. ومن بين ما توصلت إليه الدراسة وجود عدد من الصعوبات والمعوقات التي تحد من فاعلية إدارات المدارس الملحق بها برامج التربية الخاصة أهمها: عدم اختيار العاملين في المدارس الملحق بها برامج التربية الخاصة بناء على معايير محددة، وأن المباني المدرسية الحالية لا تتلاءم مع ظروف المعاقين بالإضافة إلى ضعف خبرة مديري المدارس في التعليم العام، وفي إلمامهم بالطريقة المناسبة لإنجاح الدمج بالرغم من تقبلهم لآلية الدمج، وأن كثافة أعداد طلاب التعليم العام بالمدرسة العادية تقلل من كفاءة تطبيق الدمج.

في حين هدفت دراسة (Haugann, 2009) إلى الكشف عن المشكلات التي يواجهها الطلبة المكفوفون بالجامعة النرويجية، والتي من بين ما توصلت إليه هو صعوبة الانتقال من المرحلة الثانوية إلى الجامعة، وعدم توفر الوسائل المرتبطة بنوع الإعاقة وقلّة معرفة أعضاء هيئة التدريس بخصائص وحاجات هذه الفئة وبخاصة عند إجراء الاختيارات.

وفي السياق ذاته جاءت دراسة (سرطاوي وآخرون، 2013) التي هدفت إلى التعرف على المشكلات التي تواجه المرأة المعاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وعلاقة هذه المشكلات بمجموعة من المتغيرات (نوع الإعاقة، شدة الإعاقة، المستوى التعليمي العمر، الحالة الاجتماعية)، ومن بين ما خلصت إليه الدراسة أن المرأة المعاقة تواجه مشكلات في جميع المراحل التعليمية، كعدم تقبل زميلات الدراسة العاديات، وقلة تقديم المساعدة من طرفهن، وصعوبات تتعلق بالمنهج وأنظمة التقييم والامتحانات من حيث عدم تكييفها وملاءمتها لذوي الاحتياجات الخاصة، وأيضا عدم ملاءمة الطراز العمراني والمرافق لهذه الفئة.

التعليق على الدراسات السابقة:

يتضح من الدراسات السابقة تأكيدها على أهمية الكشف عن واقع الدمج بالمؤسسات التربوية وما يكتنف هذه العملية من صعوبات وهو ما يتفق مع الدراسة الحالية، كما اتفقت معها عند استخدامها لنفس المنهج، والأداة (الاستبانة)، وتقاربها في الأساليب الإحصائية المستعملة. غير أن ما يميزها عنها هو تزامنها مع الإصلاحات التربوية الجديدة ببلادنا وتطبيقها على مجتمع لم يحظ بعد بمثل هذه الدراسات.

7- الإجراءات المنهجية للدراسة: والذي ستتناول وصفا لمنهج الدراسة ومجتمعها، والأداة

المستخدمة في جمع البيانات، مما يبرئ لعرض النتائج، والإجابة عن تساؤلات الدراسة.

7-1- منهج الدراسة: بناء على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها فإن اعتماد المنهج الوصفي التحليلي القائم على وصف الظاهرة كما هي في الواقع أدعى لتحقيق الهدف من الدراسة ومن ثم التعبير عنها كفيها وكما.

7-2- مجتمع وعينة الدراسة: يتحدد مجتمع الدراسة بمجموع مديري المدارس الابتدائية بورقلة للثلاثي الأول من السنة الدراسية 2018 / 2019، والبالغ عددهم (304) بناء على الإحصائيات الرسمية المستقاة من مديرية التربية. في حين بلغ عدد أفراد العينة (42) مديرا وهو ما يمثل ما نسبته (13,81%) من مجتمع الدراسة.

7-3- أداة الدراسة ووصفها وخصائصها (الصدق والثبات):

تكونت الاستبانة من (19) فقرة ثلاثية البدائل (موافق، محايد، معارض) موزعة على الأبعاد الأربعة التالية:

- الإدارة المدرسية والمشتغل على (05) فقرات، ذوات الأرقام من (01-05) من الاستبانة.

- المباني والخدمات المساندة والمشتغل على (05) فقرات، ذوات الأرقام من (06 - 10) من الاستبانة.

- المناهج والتكوين والمشمتمل على (05) فقرات، ذوات الأرقام من (11 - 15) من الاستبانة.
- الأولياء والمشمتمل على (04) فقرات، ذوات الأرقام من (16 - 19) من الاستبانة.
في حين خصص السؤال الأخير لاختيار من متعدد للشكل المفضل لنوع الدمج الذي يتناسب والمدرسة الجزائرية.
الخصائص السيكومترية للمقياس: للتحقق من مدى صلاحية الأداة تم تطبيقها على عينة استطلاعية قوامها (08) مديرين من مجتمع الدراسة وخارج عينتها.
فبالنسبة للصدق تم الاعتماد على صدق المحتوى (Content validity) حيث تم عرض الأداة على 07 محكمين من ذوي الاختصاص بجامعة ورقلة في التربية وعلم النفس والقياس النفسي، إذ طلب منهم إبداء ملاحظاتهم واقتراحاتهم حول مدى ملاءمة البدائل ومناسبة عددها، وأيضا في مدى وضوح وانتماء الفقرات للبعد، ثم مدى كفاية العبارات لتغطية كل بعد، وأخيرا في مدى سلامة ودقة الصياغة اللغوية، مع الإشارة إلى أن اعتماد قبول كل متطلب من متطلبات التحكيم كان في حالة تحقيقه لنسبة اتفاق قدرها 80% من المحكمين بعد تطبيق معادلة "كوبر".

أما الثبات (Reliability) فقد تم التأكد منه بالاعتماد على طريقة الاختبار وإعادة الاختبار Test-Retest بتطبيقها على (08) مديرين حيث بلغت قيمة معامل "ارتباط بيرسون" بين التطبيقين - بعد 20 يوما- (0,836)، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى 0,01.
بناء على ما تقدم يتضح أن الأداة استوفت شروط الاختبار الجيد بتمتعها بدلالات صدق وثبات مرتفعين يجعلها محل ثقة تفي بأغراض هذه الدراسة.
تصحيح الأداة ومعياري الحكم: لتحديد المعيار الذي سيتم على أساسه الحكم على الفقرة ومن ثم على البعد أتُبعت الخطوات التالية:

- تم طرح أقل قيمة للبدال من أعلى قيمة 3 - 1 = 2
- بعد ذلك تمت قسمة الناتج على عدد الفئات للحصول على طول كل فئة 2:3 = 0,66
- إضافة ناتج القسمة في كل مرة لاحتساب معيار الحكم على درجة إعاقه كل فقرة ومن ثم على كل بُعد بناء على المتوسط الحسابي وفق ما يلي:
- من 1 إلى 1,66 والتي تقابل البديل "معارض" البند لا يمثل معوقا.
- من 1,67 إلى 2,32 والتي تقابل البديل "محايد": يمثل البند معوقا بدرجة متوسطة.
- من 2,33 إلى 3 والتي تقابل البديل "موافق": يمثل البند معوقا بدرجة كبيرة.

8- عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة:

8-1- للإجابة على التساؤل الأول الذي نصه: ما مدى تقدير مديري المدارس الابتدائية لمعوقات الدمج الواردة حسب أبعاد المقياس، ثم حسب كل فقرة من فقراته؟ تم حساب المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لأبعاد الاستبانة مرتبة تنازليا كما هو وارد في الجدول رقم (01).

الجدول رقم (01) يبين الترتيب التنازلي للأبعاد حسب تقدير استجابات عينة الدراسة.

الترتيب	الأبعاد	عدد الفقرات	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية
01	البعد المتعلق بالمناهج والتكوين	05	2,52	84 %
02	البعد المتعلق بالمباني والخدمات المساندة	05	2,49	83 %
03	البعد المتعلق بالإدارة المدرسية	05	2,38	79,33 %
04	البعد المتعلق بالأولياء	04	2,10	70 %
	المجموع	19	2,37	79 %

يتضح من الجدول (01) أن تقدير استجابات عينة الدراسة لأبعاد الأداة كان بنسب متفاوتة وهذا بدءا بالبعد المتعلق بالمناهج التربوية والتكوين والذي شكّل أكبر المعوقات حين بلغ متوسطه الحسابي (2,52)، يليه البعد المتعلق بالمباني والخدمات المساندة والذي قدر متوسطه الحسابي بـ (2,49)، في حين جاء البعد المتعلق بالإدارة المدرسية في المرتبة الثالثة من حيث المعوقات حيث بلغ متوسطه الحسابي (2,38). أما البعد المتعلق بالأولياء فقد احتل المرتبة الرابعة بمتوسط بلغ (2,10). ليبليغ بذلك المتوسط العام لاستجابات عينة الدراسة على الأداة ككل (2,37 من 3) وهي قيمة تقع ضمن فئة "موافق" وبنسبة مئوية قدرت بـ (79%)، الأمر الذي يؤكد أن جميع الأبعاد المشكلة للأداة تمثل معوقات حقيقية لعملية دمج ذوي الاحتياجات الخاصة.

لتؤكد بذلك عينة الدراسة على رغبتها الجادة في إنجاح فكرة الدمج كخيار تربوي استراتيجي من خلال توفير أفضل الظروف الممكنة لتدريس ذوي الاحتياجات الخاصة خصوصا وأن هذه المعوقات ونظرا لطبيعتها هي من النوع الذي يمكن معالجته والتغلب عليه.

وللإجابة على الشطر الثاني من التساؤل الأول الذي نصه: ما مدى تقدير مديري المدارس الابتدائية لمعوقات الدمج الواردة حسب كل فقرة من الاستبانة؟ تم تناول كل بعد على حدة، مع

بيان قيمة المتوسط الحسابي والوزن النسبي لكل فقرة من الفقرات بكل بُعد وذلك لدراسة أي الفقرات أكثر تأثراً ببعدها، وكانت النتائج كالتالي:
أولاً: لتقدير مدى إعاقة الإدارة المدرسية لعملية الدمج، تم حساب التكرارات والمتوسطات الحسابية والنسب المئوية لفقرات البعد مرتبة تنازلياً كما هو وارد في الجدول رقم (02).
الجدول رقم (02) يبين تقديرات استجابات عينة الدراسة على فقرات البعد المتعلق "بالإدارة المدرسية" مرتبة تنازلياً.

الرتبة	رقم الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية
01	02	محدودية حرية الإدارة المدرسية في تحديد فئات الأطفال القابلة للدمج	2,61	87 %
02	04	عدم اختيار المعلم المناسب لتدريس الفوج الذي يضم ذوي الاحتياجات الخاصة	2,52	84 %
03	05	ندرة تقديم إدارة المدرسة للحوافز التشجيعية لمدرسي الأفواج التي تضم ذوي الاحتياجات الخاصة	2,40	80 %
04	01	القصور في توعية كل المتعاملين بضرورة تقبل الدمج من طرف إدارة المدرسة	2,21	73,66 %
05	03	الافتناع بتأثير عملية الدمج في الصفوف العادية على البرنامج الدراسي العادي	2,16	72 %
		المجموع	2,38	79,33 %

بالرجوع إلى الجدول السابق يتضح من استجابات عينة الدراسة لفقرات البعد أنها تمثل معوقات حقيقية لعملية الدمج، حيث نجد الفقرة (محدودية حرية الإدارة المدرسية في تحديد فئات الأطفال القابلة للدمج) تصدر القائمة بمتوسط حسابي وصل إلى (2,61)، ثم في المرتبة الثانية الفقرة (عدم اختيار المعلم المناسب لتدريس الفوج الذي يضم ذوي الاحتياجات الخاصة) بمتوسط حسابي قدره (2,52)، تلتها الفقرة (ندرة تقديم إدارة المدرسة للحوافز التشجيعية لمدرسي الأفواج التي تضم ذوي الاحتياجات الخاصة) بمتوسط حسابي مساوٍ لـ (2,40)، في حين جاءت الفقرة (القصور في توعية كل المتعاملين بضرورة تقبل الدمج من طرف إدارة المدرسة) رابعة بمتوسط حسابي قدر بـ (2,21)، أما أدنى متوسط فعاد للفقرة (الافتناع بتأثير عملية

الدمج في الصفوف العادية على البرنامج الدراسي العادي) حين بلغ (2,16). ليكون بذلك المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة على هذا البعد (2,38) والذي يمثل ما نسبته (79,33%). وما يمكن أن نستشفه من الاستجابات على هذا البعد هو ما لإدارة المدرسة من دور في توعية جميع الأطراف بأهمية الدمج، وكذلك في تحديد فئات الأطفال التي يمكن لها الاستفادة منه، أو التي يفضل لها أن تدرس في المراكز والمؤسسات الخاصة. مع ضرورة حرص الإدارة على حسن اختيار المعلم لتدريس الأفواج التي تضم هذه الفئة ومنحهم ما أمكن من حوافز تشجيعية. لتتفق بذلك نتائج الدراسة مع نتائج دراسة (الدرويش، 2006).

ثانياً: ولتقدير استجابات عينة الدراسة للبعد المتعلق "بالمباني والخدمات المساندة" تم حساب التكرارات والمتوسطات الحسابية والنسب المئوية لفقرات البعد مرتبة تنازلياً كما هو وارد في الجدول رقم (03).

الجدول رقم (03) يبين تقدير استجابات عينة الدراسة على فقرات البعد المتعلق "بالمباني والخدمات المساندة" مرتبة تنازلياً.

الرتبة	رقم الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية
01	08	عدم قيام الأخصائيين بزيارة المدارس للوقوف على الدمج وتقديم النصح	2,76	92%
02	06	البنائات المدرسية ومرافقها غير مهيأة لاستقبال فئات الدمج	2,71	90,3%
03	07	افتقار الأقسام الدراسية إلى التجهيزات الملائمة للتلاميذ المدمجين	2,57	85,6%
04	10	انعدام القوانين واللوائح المنظمة لقبول ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة لدى إدارة المدرسة	2,23	74,3%
05	09	غياب الخدمات المساندة لعملية الدمج (النقل ...) على مستوى المدارس	2,21	73,6%
		المجموع	2,49	83%

بالرجوع إلى الجدول رقم (03) والمتعلق بالمباني والخدمات المساندة نجد أن الفقرة (عدم قيام الأخصائيين بزيارة المدارس للوقوف على الدمج وتقديم النصح) قد احتلت المرتبة الأولى من

حيث المعوقات بمتوسط حسابي بلغ (2,76)، لتأتي في المرتبة الثانية الفقرة (البنائيات المدرسية ومرافقها غير مهيأة لاستقبال فئات الدمج) والتي بلغ متوسطها (2,71)، بينما الفقرة (افتقار الأقسام الدراسية إلى التجهيزات الملائمة للتلاميذ المدمجين) فحلت ثالثة بمتوسط حسابي مساوٍ لـ (2,57)، في حين نجد الفقرة (انعدام القوانين واللوائح المنظمة لقبول ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة لدى إدارة المدرسة) قد احتلت المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ (2,23)، أما آخر الترتيب فكان للفقرة (غياب الخدمات المساندة لعملية الدمج (النقل ...)) على مستوى المدارس بمتوسط حسابي بلغ (2,21). ليكون بذلك المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة على هذا البعد هو (2,49) وهو ما يماثل نسبة (83%).

ومردُّ هذا حسب استجابات عينة الدراسة ناتج عن عدم جاهزية النظام التعليمي العادي من حيث تصميم وتخطيط المدرسة، الأمر الذي يستدعي إجراء التعديلات على البيئة المدرسية والصفية بجعلها خالية من جميع العوائق، وتوفير الوسائل والتجهيزات على مستوى الأقسام، وأيضا الخدمات المساندة على مستوى المدرسة. لتتفق بذلك مع نتائج دراسة (السرطاوي وآخرون، 2013) ودراسة (الدرويش، 2006).

ثالثا: ولتقدير استجابات عينة الدراسة للبعد المتعلق "بالمناهج والتكوين" تم حساب التكرارات والمتوسطات الحسابية والنسب المئوية ل فقرات البعد مرتبة تنازليا كما هو وارد في الجدول رقم (04).

الجدول رقم (04) يبين تقدير استجابات عينة الدراسة على فقرات البعد المتعلق "بالمناهج والتكوين" مرتبة تنازليا.

الرتبة	رقم الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية
01	13	عدم إتاحة معايير التقويم المعتمدة على الدرجات الفرصة لذوي الاحتياجات الخاصة	2,73	91%
02	15	قلة إدراج مواضيع تتعلق بالدمج ضمن برامج التكوين أثناء الخدمة	2,64	88%
03	14	ضعف الإعداد الأولي للمدرسين في إكسابهم كفايات التعامل مع التلاميذ المدمجين	2,61	87%
04	12	إهمال المناهج الدراسية الحالية للفروق الفردية بين التلاميذ الأسوياء والتلاميذ المدمجين	2,38	80%
05	11	لا تعطي المناهج الدراسية الحالية فرصا لتعلم ذوي الاحتياجات الخاصة	2,28	76%
المجموع				
			2,52	84%

أما فيما يخص العوامل المتعلقة "بالمناهج والتكوين" وما أظهرته من نتائج مبينة في الجدول (04) يعد أمرا طبيعيا. حيث تراوح متوسط الاستجابات ما بين (2,73-2,28) كانت أعلاها للفقرة (عدم إتاحة معايير التقويم المعتمدة على الدرجات الفرصة لذوي الاحتياجات الخاصة) بموافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط حسابي قدر بـ (2,73) ومن ثم تلتها الفقرة (قلة إدراج مواضيع تتعلق بالدمج ضمن برامج التكوين أثناء الخدمة) حين بلغ متوسطها الحسابي (2,64)، لتعقبها في المرتبة الثالثة وبمتوسط (2,61) الفقرة (ضعف الإعداد الأولي للمدرسين في إكسابهم كفايات التعامل مع التلاميذ المدمجين)، في حين جاءت في الترتيب الرابع الفقرة (إهمال المناهج الدراسية الحالية للفروق الفردية بين التلاميذ الأسوياء والتلاميذ المدمجين) بمتوسط قدر بـ (2,38) لتحتل الفقرة (لا تعطي المناهج الدراسية الحالية فرصا لتعلم ذوي الاحتياجات الخاصة) المرتبة الخامسة بنيلها متوسطا قدر بـ (2,28). ليكون بذلك المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة على هذا البعد (2,52) وبنسبة تقدر بـ (84%).

وتبدو هذه النتيجة منطقية ومتوقعة نظرا لأن إعداد المناهج العامة صممت دون أن تأخذ بعين الاعتبار متطلبات هذه الفئة، وأيضا في غياب معايير التقويم لهذه الفئة التي تتطلب

تطبيق المعيار الذاتي الذي يقوم على أساس مقارنة أداء الفرد مع ما هو متوقع منه وليس مع أداء المجموعة الصفية، بالإضافة إلى عدم توفر معرفة كافية لدى المعلمين حول كيفية التعامل والتكيف مع حالات الدمج، والتي ترجع إلى سوء الإعداد والتأهيل في هذا المجال سواء قبل الخدمة أو في أثناءها. وعليه وفي ظل هذه المعطيات لا يؤول الفشل للطفل المدمج بقدر ما هو فشل للمناهج والنظم التعليمية. وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (السرطاوي وآخرون، 2013).

رابعاً: ولتقدير استجابات عينة الدراسة للبعد المتعلق "بالأولياء" تم حساب التكرارات والمتوسطات الحسابية والنسب المئوية لفقرات البعد مرتبة تنازلياً كما هو وارد في الجدول رقم (05).

الجدول رقم (05) يبين تقدير استجابات عينة الدراسة على فقرات البعد المتعلق "بالأولياء" مرتبة تنازلياً.

الرتبة	رقم الفقرة	العبرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية
01	16	مقاومة أولياء التلاميذ الأسوياء لتلميذهم أبناءهم بأقسام تضم ذوي الاحتياجات الخاصة	2,35	78,33%
02	17	خوف أولياء التلاميذ من إقامة أبناءهم علاقات مع ذوي الاحتياجات الخاصة	2,28	76%
03	19	غياب أولياء أمور ذوي الاحتياجات الخاصة عن اللقاءات التي تدعو إليها المدرسة	2,02	67,33%
04	18	ندرة تواصل أولياء أمور ذوي الاحتياجات الخاصة مع المدرسة	1,76	58,66%
المجموع				70%

استناداً لنتائج الجدول السابق صرح أفراد العينة أن البعد المتعلق "بالأولياء" كان هو بدوره من العوامل المعيقة لعملية الدمج حين حاز البعد على متوسط قدر ب (2,10) ونسبة بلغت (70%). فقد أظهرت النتائج أن الفقرة (مقاومة أولياء التلاميذ الأسوياء لتلميذهم أبناءهم بأقسام تضم ذوي الاحتياجات الخاصة) صُنفت في المرتبة الأولى من حيث المعوقات وذلك بأعلى متوسط حسابي والذي قدر ب (2,35)، لتعقبها بعد ذلك الفقرة (خوف أولياء التلاميذ من إقامة أبناءهم علاقات مع ذوي الاحتياجات الخاصة) بمتوسط حسابي بلغ (2,28)، لتحل الفقرة (غياب أولياء

أمور ذوي الاحتياجات الخاصة عن اللقاءات التي تدعو إليها المدرسة) ثالثة بمتوسط حسابي مساو لـ (2,02)، أما آخر الترتيب فعاد للفقرة (ندرة تواصل أولياء أمور ذوي الاحتياجات الخاصة مع المدرسة) بمتوسط قوامه (1,76).

من الاستجابات السابقة يتأكد أن تطبيق سياسة دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية لا يقع على عاتق المدرسة لوحدها، بل لابد من مشاركة الجميع وبخاصة الأولياء لإنجاح الدمج، وذلك من خلال توعية الأبناء بضرورة تفهم حالات أقرانهم المدمجين. وأن الإعاقة ليست مبررا لعزل الطفل عن أقرانه العاديين هذا من جهة، ومن جهة أخرى ضرورة التواصل الدائم والفعال لأولياء التلاميذ المدمجين مع إدارة المدرسة.

2-8- وللإجابة على التساؤل الثاني الذي نصه: ما الصيغة المثلى للدمج المناسبة للوضعية الحالية للمدرسة الجزائرية؟ تم حساب التكرارات والمتوسطات الحسابية والنسب المئوية لأنواع الدمج مرتبة تنازليا كما هو وارد في الجدول رقم (06).

الجدول رقم (06) يبين تقديرات استجابات عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بصيغة الدمج

المناسبة للوضعية الحالية للمدرسة الجزائرية مرتبة تنازليا.

النسبة المئوية	التكرارات	الصيغة المثلى لدمج ذوي الاحتياجات الخاصة المناسبة للوضعية الحالية للمدرسة الجزائرية هي:	الرتبة
73,81%	31	الدمج الاجتماعي الذي يقتصر على الأنشطة المدرسية التي تكون خارج القسم	01
14,29%	06	الدمج المكاني الذي يأخذ شكل قسم خاص في المدرسة الابتدائية	02
11,90%	05	الدمج الأكاديمي بالحاق المعوقين مع العاديين طوال الوقت مع تلقي نفس البرامج التعليمية	03
100%	42	المجموع	

يظهر الجدول (06) ترتيب نتائج السؤال المتعلق بالصيغة المثلى للدمج المناسبة للوضعية الحالية للمدرسة الجزائرية من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث كانت الأفضلية للدمج الاجتماعي بنسبة (73,81%)، تلاه الدمج المكاني بنسبة (14,29%) وأخيرا الدمج الأكاديمي بنسبة (11,90%).

تؤكد هذه النتائج تأييد أفراد العينة على دمج الأطفال ذوي الإعاقات البسيطة أو المتوسطة في المدارس العادية مختارين في ذلك شكل الدمج الاجتماعي الذي يقوم على استحداث أقسام

ملحقة في المدرسة واقتصار الدمج على الأنشطة المدرسية التي تكون خارج القسم، وذلك لما له من جوانب إيجابية على المعلمين وعلى التلاميذ الأسوياء منهم والمدمجون على حد سواء.

المقترحات:

كإجابة على التساؤل الثالث وتبعاً لنتائج الدراسة؛ تأتي محاولة تقديم أهم السبل والمقترحات التي يمكن من خلالها تجاوز المعوقات المذكورة والتغلب عليها من خلال:

- ✓ تحديد معايير الدمج على مستوى المدارس الابتدائية.
- ✓ تفعيل دور الإدارة المدرسية في توعية الجميع بأهمية الدمج وأهدافه السامية.
- ✓ ضرورة أخذ احتياجات هذه الفئة عند تصميم الأبنية المدرسية.
- ✓ عدم إغفال متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة عند إعداد المناهج الدراسية.
- ✓ تضمين برامج الإعداد الأولي والتكوين أثناء الخدمة للمدرسين مواضع عن كيفية التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة.
- ✓ دعوة الجامعات والمدارس العليا للأساتذة إلى إدراج مقاييس تتعلق بالتربية الخاصة.
- ✓ مساهمة كل الأطراف في توفير الوسائل التربوية والخدمات المساندة لإنجاح عملية الدمج.
- ✓ العمل على توفير مدرس للتربية الخاصة واحد على الأقل في كل مقاطعة تربوية.

قائمة المراجع:

- بطاينة، أسامة والرويلي، مد الله (2015). اتجاهات المعلمين نحو دمج الأطفال ذوي الإعاقة الحركية في المدارس الحكومية في شمال المملكة العربية السعودية، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، المجلد 11، العدد 02، ص 145-168.
- الحناوي، جمال (2003). اتجاهات أولياء أمور الطلبة المعوقين ومعلمهم نحو الصعوبات التي تواجه دمجهم في التعليم العام. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
- الخشرمي، سحر (2000). المدرسة للجميع دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية.
- الخطيب، جمال (2004). تعليم الطلبة ذوي الحاجات الخاصة في المدارس العادية، دار وائل، الطبعة الأولى، الأردن.
- الخطيب، جمال (2004). مقدمة في الإعاقة الجسمية والصحية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن

- الدرويش، عبد العزيز بن سليمان (2006). تصور مقترح لتطوير إدارات المدارس الملحق بها برامج التربية الخاصة في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية.
- سرطاوي، عبد العزيز وآخرون (2013). المشكلات التي تواجه المرأة المعاقة بدولة الإمارات العربية المتحدة. المجلة الدولية للأبحاث التربوية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد 33.
- الصمادي، علي محمد (2010). اتجاهات المعلمين حول دمج الطلبة المعاقين في الصفوف الثلاثة الأولى مع الطلبة العاديين في محافظة عرعر. مجلة الجامعة الإسلامية، غزة، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، ص 785-804.
- غانم، بتول مصلىح (2015). واقع الخدمات التربوية المقدمة للطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس الحكومية الأساسية في مدينة جنين من وجهة نظر العاملين. مجلة جامعة الأقصى. المجلد التاسع عشر، العدد الأول، ص 257-292.
- القمش، مصطفى والمعاطة، خليل (2007). سيكولوجية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- اللالا، صائب كامل وآخرون (2013). أساسيات التربية الخاصة، دار المسيرة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، الأردن.
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة (1972). المعجم الوسيط. الجزء الأول، الطبعة الثانية القاهرة.
- محمد، عادل عبد الله (2012). آليات تفعيل الدمج الشامل للطلاب ذوي الإعاقات في مدارس التعليم العام كمدخل لدمجهم الشامل في المجتمع. بحث مقدم إلى الملتقى الثاني عشر للجمعية الخليجية للإعاقة، مسقط، عمان.
- النشرة الرسمية للتربية الوطنية، القانون التوجيهي للتربية رقم 04-08 المؤرخ في 23 جانفي 2008، الجزائر.
- يحيى، خولة (2006). البرامج التربوية للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة. دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- Kaufman, M, et al (1975). Mainstreaming: To ward an application of the construct. Focus On Exceptional Children.
- Hallahan, D & Kauffman, J (2006). Exceptional children: An introduction to Special Education. Boston: Allyn & Bacon.
- Haugann, E (2009). Visually Impaired Students in Higher Education in Norway, Journal of visual Impairment and Blindness, 81 (10) 482-484.